المجتمـــع

ى «الفني» وجدل واسع

بالكلية...

● أسامة النهمي- طالب يدرس البرمجة يقول: حبي للكمبيوتر وعلومه هو مادفعني للالتحاق بكلية المجتمع، كما أن فرص العمل في هذا المجال سهلة ومتوفرة..

فالبرنامج التأهيلي للكلية يُتيح لك فرصة كبيرة جداً للتطبيق العملي والتعرف على كل شيء تجهله، لكن بعد ما آلت مهمة الإشراف على هذه الكلية إلى وزارة التعليم الفني لانعلم كيف سيكون الوضع بعد ذلك، فالوضع لايزال مجهولاً، كما أن إمكانية مواصلة الخريج لدراسته الجامعية تمثل هي الأخرى جانباً من هذا الخوف والقلق الذي نعيشه هذه الأيام!!

● ولايستطيع زياد جميل القُرشي أن يُخفي مايجول بداخله من المشاعر وبصراحة يقول: كل خوفي وقلقي على مستوى وطبيعة الشهادة التي يتحصل عليها الطالب في الأخير، فمانخشاه هو تحول نظام الكلية من التعليم التقني الى التعليم المهني، علماً بأن التعليم التقني هو الرابط بين التعليم العالي والتعليم الفني، فإذا تحولنا الى التعليم الفني وأصبح المؤهل مؤهلاً فنياً وليس تقنياً فاعتقد أن مستوى الشهادة في هذه الحالة سوف يقل، لأن الجانب التقني يهتم بالجانب النظري والعملي عكس التعليم المهني..

ولأولياء الأمور كلمة!

● دخل الى مكتب العميد، كان يبدو هادئاً في بداية الأمر إلا أنه سرعان ماخرج عن صمته، فكان الهدوء الذي يسبق العاصفة.. لقد قال:

«أريد أن أعرف مصير أبنائنا الطلاب بعد صدور القرار الأخير!!»

الجميع في المكتب بما فيهم نائب العميد لشئون الطلاب لايملكون الجواب الشافي الذي يُطفي لهيب السؤال الذي أطلقه الأخ/عبدالله هاشم السياني- رئيس مركز الدراسات والبحوث، حينها دفعني فضولي الى تسجيل قصة عبدالله السياني والإستماع الى مخاوفه حيث قال:

لديّ ابنة في الكلية حاصلة على معدل ٨٣٪ في الثانوية العامة وحالياً هي في المستوى الثاني بالكلية، وقد أقلقنا القرار الأخير، حيث نخشى أن يحول ذلك القرار دون مواصلة ابنتي لتعليمها الجامعي، في حين كان معدلها الثانوي يمكنها من الالتحاق بأي كلية جامعية، وهذا يمثل لنا مشكلة فالطالب يبني أمله على نوع معين من الدراسة والتخصص، وفجأة ينهار كل شيء أمامه، لذا فكل مانتمناه أن تكون قراراتنا مدروسة ومبنية على دراسات وأبحاث ويُراعى أولاً وأخيراً الطالب في هذا المجال..

قلــق.. تــرقب.. حــذر..

عناوين قرأناها في الوجوه قبل أن تنطق بها الألسن

قانون ١٩٩٦م

● ماهي قراءة قادة كليات المجتمع لقرار مجلس الوزراء الخاص بنقل تبعية كليات المجتمع الى وزارة التعليم الفني؟

- وهل سيؤثر ذلك على مستوى التأهيل وسنوات الدراسة والاتفاقيات الموقعة مع الجامعات العربية والعالمية؟.. تساؤلات طرحناها على عمداء كليات المجتمع فكانت هذه الإجابات:

يقول الدكتور/عبدالصمد هزاع- عميد كلية المجتمع بصنعاء، لقد ارتأى راسموا السياسات وصُناع القرار في بلادنا أن تكون كليات المجتمع اليمنية تحت مظلة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، علماً بأن كليات المجتمع في معظم الدول تدخل ضمن إطار الجامعات أو في إطار التعليم العالي، وبسبب الخصوصية اليمنية صدر هذا القرار الذي له مايبرره لكن من خلال لقاءاتنا بالأخ/علي منصور بن سفاع- وزير التعليم الفني والتدريب المهني أكد لنا بأن كليات المجتمع ستظل كما هي عليه وسيكون هناك نوع من الاشراف الشرفي للوزارة على هذه الكليات مع الاستقلال المالي والإداري لها، ولن تمس حقوق أعضاء هيئة التدريس العاملة فيها، كما سيحظى الجانب التعليمي، والتأهيلي فيها بكل الرعاية والدعم..

وفي ما يتعلق بالاتفاقيات الموقعة بين كليات المجتمع اليمنية والجامعات المحلية أو الخارجية فإن ذلك لايمثل أي مشكلة أو تخوف في هذا المجال، طالما لم يحدث أي تغير أو مساس باستقلالية هذه الكليات التي منحت بموجب القانون رقم «٥» لسنة ١٩٩٦م.

خصوصية!

● من جانبه يقول الدكتور محمد سُميع- أمين عام كلية المجتمع-عدن :

تُشير تجارب العديد من دول العالم التي تمتلك كليات مجتمع الى تبعية هذه الكليات لنظام التعليم العالي، إلا أننا في اليمن لدينا خصوصيتنا في هذا المجال وذلك لوجود ثلاث وزارات للتعليم حيث أعطى ذلك خصوصية لبلادنا في هذا المجال تميزها عن الدول الأخرى، من بين هذه الوزارات وزارة التعليم الفني والتدريب المهني التي أوكل لها مؤخراً مهمة الاشراف على كليات المجتمع ونحن مع أي قرار أو توجه ايجابي من شأنه أن يكون في مصلحة الجميع ولا تتضرر أو تتأثر منه أي جهة أو فرد، وبالنسبة للطالب فانه سوف يحصل على دبلوم ثلاث سنوات بعد الثانوية ولاتغيير في ذلك ويعتقد الدكتور محمد سميع القرار الأخير قد هدف الى توحيد وتنسيق جهود مؤسسات التعليم التقني والفني في اليمن، وذلك حتى لاتتكرر المخرجات مما يؤدي الى اكتظاظ سوق العمل بتخصصات مكررة ومزدوجة تكون مصدراً للبطالة في السوق.

وينوه الى أن لقاءهم الأخير مع الأخ وزير التعليم الفني والتدريب المهني كان مطمئناً وهادفاً حيث أكد المحافظة على مستوى التأهيل والتحصيل في كليات المجتمع بل والدفع به وتطويره والمحافظة على حقوق الكادر العامل في هذه الكليات، كما ستظل برامج وهيئات هذه الكليات مستقلة دون تغيير، وبالنسبة لتخوف البعض من هذا القرار فيعتقد أن ذلك عائداً لثقافتنا الاجتماعية وثقافات مكتسبة لدى الأفراد، وهنا يجب على الجامعات وأجهزة الاعلام الإسهام في تصحيح هذه النظرة وإبراز الحقائق..

تطمينات

● وزارة التعليم الفني والتدريب المهني حلقة هامة في هذا التحقيق، فمن خلالها يمكن وضع النقاط على الحروف وتهدئة النفوس وقتل الشائعات، وهنا يتحدث الأخ/ علي منصور بن سفاع- وزير التعليم الفني والتدريب المهني عن نقطتين هامتين أُثيرت حولهما الشائعات وتاهت الحقيقة الأولى تتمثل في «مستوى كليات المجتمع في السلم التعليمي»، فيما تتمثل النقطة الثانية بـ«القيمة الأكاديمية للشهادات» فحول النقطة الأولى يوضح الوزير أن كليات المجتمع هي معنية بتخريج المهارات والكوادر الوسطية مادون الشهادة الجامعية، وهذا الجانب لن يتأثر وسيبقى كما هو ولن يتم تعديله، حيث ستظل تخرج كوادر وسطية مادون المستوى الجامعي..

أما في ما يتعلق بالقيمة الأكاديمية للشهادات، فإنه يقول: هنا أُطمئن الجميع بأن ما أُشيع حول انتقاص المستوى الأكاديمي للشهادات نتيجة نقل تبعية الكلية الى التعليم الفني، لا أساس له من الصحة ولايمت الى الحقيقة بشيء، فلسنا بصدد تغيير أو تعديل مثل هذه الأشياء لأنها تعتبر أساسية وقانونية، وأُريد أن أُشير الى نقطة مهمة وهي أن كليات المجتمع لديها قانون خاص بها وهي كليات مستقلة كما في الجامعات والوزارات، حيث كفل القانون هذه الاستقلالية، والوزارة ليس لها دور سوى عملية الاشراف وتسهيل مهام هذه الكليات مع تقديم كامل الدعم لتؤدي عملها على الشكل الأفضل..

وأنوه بأن الوزارة ليست بصدد تعديل أي شيء فيما يخص الكلية وإذا وجدنا أن هناك دواعي للتعديل إذا حصل سيكون للأفضل ولمصلحة الجميع.

مع الإشارة الى أن كل اتفاقيات التوءمة التي أبرمتها كليات المجتمع مع كليات في دول أخرى وغيرها من الاتفاقيات ستظل سارية بل إنها ستجد ترحيباً وتقبلاً لدى الدول التي تم إبرام الاتفاقيات معها،كون الكليات قد عادت الى وزارة التعليم الفني الذي يُمثل مسارها الصحيح..

طلاب:

نخشى أن نُحرم من حقنا في التعليم الجامعي وتأثر مستوى المؤهل العلمي

نفي الشائعات

● الحكمة من صدور هذا القرار الأخير ومدى إمكانية بقاء أبواب الجامعة مفتوحة أمام خريجي هذه الكليات تساؤلات تدور في رؤوس كثيرة.. إلا أن الوزير الدكتور علي سفاع لايرى أن هناك جوانب سلبية لانتقال هذه الكليات الى تبعية الوزارة، فالقرار عمل على جعل التعليم الفني بمختلف مستوياته في إطار واحد مما يسهل عملية التخطيط لتطوير هذا النوع من التعليم في بلادنا والاستفادة من الكادر المؤهل الموجود في كليات المجتمع خصوصاً وفي التعليم التقني عموماً في عملية التطوير وهذا يمثل أحد المزايا والايجابيات لمثل هذا الانتقال...

أما ما يتردد حول تخفيض مدة الدراسة في كليات المجتمع من ثلاث سنوات الى سنتين فيؤكد الوزير بأن هذا الكلام ليس صحيحاً، ويضيف: نظام التعليم التقني من حيث عدد السنوات من سنتين الى ثلاث سنوات، فكيف سنقوم بالغاء الثلاث السنوات؟ وبالنسبة للقبول في الجامعات، فمخرجات التعليم الفني ومخرجات كليات المجتمع تُقبل في كل الجامعات ووفق شروط محددة سلفاً من قبل هذه الجامعات...

ويستمر الوزير في تأكيداته وتطميناته قائلاً:

قرار مجلس الوزراء القاضي بنقل تبعية كليات المجتمع الى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني يُعتبر قراراً صائباً وسليماً كونه سيمكن الوزارة من رسم خطط التعليم التقني والفني بصورة موحدة بعيداً عن الشتات والتداخل الذي كان موجوداً..

وقد شهدت الفترة الماضية عدة لقاءات مع المعنيين بادارة هذه الكليات تم خلالها الاطلاع والتعرف على خططهم وطموحاتهم المستقبلية ورفع جاهزيتهم الى مستوى افضل مما هو عليه الآن..

والســـؤال «مـــاذا بعـــد؟»